المصالحة الوطنية وأثرها في تحجيم العنف في العراق " الشرق الاوسط " انموذجاً

أ.د.
ستار جبار الجابري(*)
Sattar_aljabiri@yahoo.com

الملخص :

إن وضع العراق اليوم هو أشد ما يكون لتحقيق مصالحة وطنية شاملة، إذ لا يمكن لوضع البلد أن يستقر من دون تلك المصالحة، على شرط أن تكون مصالحة حقيقية، لا مصالحة شعارات براقة . لاسيما في ظل الصراع مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) الأمر الذي عظَم من حاجة العراق لرص الصفوف ونبذ الخلافات بين مختلف مكوناته السياسية والمجتمعية. لذلك فإن تحقيق مصالحة وطنية بناءة ستكون كابحاً حقيقياً لدوامة العنف في العراق، لاسيما وأنها ستسحب أعداد كبيرة من معارضي العملية السياسية، ممن سيجدون مكاناً لهم في بناء الوطن، وستخسر الجماعات الإرهابية نفوذها في العديد من المناطق، من خلال عدم توفير ملاذات آمنة لها.

المقدمة :

من ديدن الشعوب والدول الطامحة لتجاوز الآثار السلبية المرتبطة بمرحلة خلت، أن تعتمد مناهج العفو والتسامح والمصالحة مع الجماعات المتعايشة والمتساكنة معهم في إطار الدولة الواحدة، وذلك محاولة منها لطي صفحة الماضي والسعي لبداية صفحة جديدة. ومن سمات النظم السياسية الناجعة، اعتماد العقلانية والترشيد في قراراتها وسياستها، وبالشكل الذي يسهم في بناء المستقبل مع تحاشي الركون للماضي.

(*) **مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.**

وفي العراق، وبعد اثنتا عشرة سنة من التغيير، فان المسارات السياسية المطروحة مازالت تعاني من التلكؤ في خطواتها... ومازالت النخب السياسية منغلقة على نفسها، أو ليست منفتحة بشكل كامل على النخب الأخرى، إما لأسباب تتعلق باختلاف الرؤى، أو بسبب العناد السياسي فيما بينها، ولعل مواقف هذه النخب داخل البرلمان في أثناء التصويت على القوانين خير دليل على ذلك .

والحديث عن بناء الدولة العراقية الجديدة، والديمقراطية يبدو انه سيبقى معطلاً أو مؤجلاً أو متلكئ ... ما لم تكن هناك مصالحة وطنية حقيقية. والمصالحة الوطنية الحقيقية، ليست هي التي تكون نتاج القرارات الرسمية أو المؤتمرات البروتوكولية حسب، بل تلك التي تكون نتاج لإتباع أدوات وآليات فيها من صدق النيات وعقلانية النهج وموضوعية الأهداف.

ولم يكن العراق بحاجة إلى الحوار والمصالحة الوطنية في تاريخه المعاصر ، مثلما هو بحاجة إليه اليوم . إذ وبعد مرور اثنتا عشرة سنة على الاحتلال الأمريكي ، مازال هذان المطلبان يشكلان هدفاً رئيساً في أجندة العمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، وملحّاً ، بسبب ما آل إليه الاحتلال من نتائج وخيمة الأثر ، أهمها : تمزيق البنية الاجتماعية للمجتمع العراقي ، وإثارة مكوناته عن قصد وتعمد بشتى السبل ، حتى صار الحديث عن تركيبة المجتمع العراقي فيه شيء من الاستهجان ، أو كأن تركيبته التي عرفها منذ مئات السنين ، طارئة عليه ، أو تكونت بفعل فاعل، مختزلة في الوقت نفسه تاريخ العراق عبر مختلف العصور ، في بضعة سنوات يراد من خلالها التأسيس لواقع جديد لم يألفه المجتمع العراقي .

إشكالية البحث :

تأتي إشكالية الدراسة من أنه بسبب النتائج السلبية التي عاشها أبناء العراق من جراء الاحتلال الأمريكي، صار الحوار والمصالحة هدفا يتطلع إليه العراقيون للحد من الآثار السلبية، وتصحيح المفاهيم الخاطئة التي أريد لها أن تكون سمة المجتمع العراقي . وبسبب العديد من العوامل الداخلية والخارجية، صار الحديث عن الحوار والمصالحة الوطنية وكأنه شيء صعب المنال، بدءا من الحوار والمصالحة بين القوى السياسية الفاعلة نفسها، مروراً بالعلاقة فيما بينها ، وصولا إلى علاقة تلك القوى بالمجتمع (الحوار الوطني).

وهنا تثار مجموعة من التساؤلات، منها : ما المقصود بالمصالحة الوطنية ؟ كيف تجري ؟ ما آلياتها ؟ مع من تتم ؟ ومن هو الطرف الذي لا يمكن أن تتم المصالحة معه ؟ ما الأطراف والفصائل المسلحة التي من الممكن التحاور والتصالح معها ؟ وهل بالفعل إذا ما تمت المصالحة الوطنية بنجاح، فإن آثار ذلك النجاح ستكون فاعلة في تحجيم العنف في العراق .

فرضية البحث :

وللإجابة عن هذه الأسئلة، تنطلق الدراسة من فرضية مفادها : أن المصالحة الوطنية الحقيقية هي حجر الأساس الذي يمكن أن تقوم عليه عملية سياسية ناجحة في العراق، وبدونها لن يكتب النجاح لأي عملية سياسية ، فضلاً عن أن العنف لن يتم التغلب عليه من دون مصالحة وطنية حقيقة .

وإن الاتفاق على تلك التوصيفات والتعريفات، إن تمت، فإنها ستكون الحلقة الأهم في الشروع بمساعي المصالحة الوطنية ، والخطوة الأولى الصحيحة التي ستغنينا عن التخبط واللف والدوران حول قضايا قد لا تدخل أصلا في مشروع المصالحة الوطنية .

هيكلية الدراسة :

وفقا لما سلف فقد تم تقسيم البحث على المحاور الآتية :

أولاً : الحوار والمصالحة الوطنية ومستوياتهما في الواقع العراقي

ثانياً : الآثار المترتبة على تعثر عملية الحوار والمصالحة الوطنية

ثالثاً : آليات التطوير والاستمرار في عملية المصالحة الوطنية

رابعاً : الضوابط التي تقلل من الانحراف والتراجع

خامساً : الفوائد المتحققة من نجاح مشروع المصالحة الوطنية

سادساً : الواقع الفعلي لجهود المصالحة الوطنية

سابعاً : التوصيات

أولاً : الحوار والمصالحة الوطنية ومستوياتهما في الواقع العراقي

يرى البعض أن تعبير " المصالحة الوطنية يعود إلى الرئيس الفرنسي الأسبق شارل ديغول، واستخدمه بعده كل من جورج بومبيدو وفرنسوا متيران، حين اعتقدا بضرورة تحمل مسؤولية محو

ديون وجرائم الماضي، سواء تلك التي وقعت تحت الاحتلال الفرنسي، أو أبان حرب الجزائر، بل أن كبار المسؤولين السياسيين الفرنسيين ما انفكوا يرددون الخطاب نفسه الداعي إلى المصالحة عبر إقرار قانون عفو عام يعيد بناء الوحدة الوطنية [١].

والمصالحة تقوم على الرضا بين شرائح وفئات المجتمع الواحد، سواء كان هذا المجتمع قائم على التنوع أو التجانس، فالرضا إنما هو دالة العيش المشترك، والرغبة في التعايش والتضامن بين أبناء المجتمع الواحد [٢].

ولا يختلف اثنان بأن الحوار وسيلة مهمة كي نفهم بعضنا بعضاً، وهو الخطوة الأولى الصحيحة باتجاه المصالحة الوطنية، فلا مصالحة وطنية حقيقية دون حوار حقيقي، وبه تتكرس قيم التواصل والتفاهم، وبالتالي فإن توسيع دائرته، وشموليته، وعدم حصر إجراءه بمسميات مثل : " الحوار السياسي " فقط ، أو ما شابه ذلك من مصطلحات تنظيرية القصد منها تضييق الخناق على الحوار ، والحد من أفقه وشموليته ، على جميع أبناء الوطن، لتبقيه في مساحات معينة، لاسيما أن مثل هذا الحوار في ضوء التجربة يمد واقع الوحدة الوطنية بالمزيد من الحيوية والفاعلية، لأن الحوار المفتوح على كل القضايا والأمور، والذي يدار بشفافية ونزاهة كفيل بإجلاء حقائق الوحدة الوطنية وتقويتها [٣].

وموضوع المصالحة الوطنية ليس بالموضوع الجديد في العالم، ولاسيما في البلدان التي شهدت تغييرات كبيرة في النظام السياسي، أو تلك التي شهدت صراعاً سياسياً طاحناً، وخير مثال على ذلك تجربة المصالحة الوطنية في جنوب أفريقيا [٤]، وتجربة ايرلندا الشمالية [١]، أما على

---

[١] **عبد السلام بغدادي ، السلم الوطني " المدني " دراسة اجتماعية سياسية في قضايا المصالحة والتسامح والصفح والوئام والتآزر الوطني ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص ١٣ .**

[٢] **عبد السلام بغدادي ، التسامح والصفح دراسة مقارنة في الفكر الإسلامي والغربي ، في : واحد عمر محي الدين ورشيد عمارة ياس (إعداد وتقديم) ، التعايش السلمي في العراق الواقع والمستقبل ، السليمانية ، ٢٠١١ ، ص ١٤.**

[٣] **خيري عبد الرزاق جاسم ، العملية السياسية في العراق ومشكلات الوصول إلى دولة القانون ، مطبعة البينة ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ٥٨ .**

[٤] **ينظر : سوزان كولن ماركس ، مراقبة الريح حل النزاعات خلال انتقال جنوب إفريقيا إلى الديمقراطية ، ترجمة فؤاد سروجي ، الطبعة الثانية ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٨ .**

الصعيد الوطني فلدينا في العراق تجربة تعد من التجارب الناضجة والتي يمكن الإفادة منها لو توفرت الرغبة الصادقة في الوصول إلى مصالحة وطنية الحقيقية، وهي تجربة إقليم كوردستان [٢].

وبفعل تداعيات انهيار النظام السابق، فضلاً عن التداعيات التي خلفتها الفتنة الطائفية في العراق، وبالتحديد في السنوات ٢٠٠٦-٢٠٠٧، أضحى الشعب العراقي بكل مكوناته بحاجة ماسة إلى الحوار والمكاشفة والمصارحة والمصالحة الحقيقية بين أبنائه، وهذا هو السبيل الأمثل للحد من الآثار السلبية لتلك التداعيات، وتصحيح المفاهيم الخاطئة التي كادت أن تتكرس في أوساط المجتمع العراقي، ومن ثم تنسف كل ما اعتاد عليه هذا المجتمع من قيم الانسجام والتعايش [٣].

تميز المشهد العراقي خلال الأعوام المنصرمة بوجود ثلاثة مستويات للحوار والمصالحة الوطنية، مختلفة في درجة الإقبال عليها من القوى السياسية الفاعلة في تحقيقها، أو حتى الشروع بها، بالرغم من الدرجة القصوى من التدهور التي بلغها الوضع في العراق، ولاسيما خلال العامين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ . وتتمثل هذه المستويات بالآتي [٤] :

١- الحوار والمصالحة بين الأطراف الفاعلة في العملية السياسية (الحكومة والمعارضة داخل العملية السياسية) .
٢- الحوار والمصالحة بين أطراف العملية السياسية (الحكومة والمعارضة) من جهة ، والأطراف المعارضة الأخرى خارج العملية السياسية من جهة أخرى .
٣- الحوار بين القوى السياسية والمجتمع ، أو ما يمكن تسميته بالحوار الوطني .

---

[١] ينظر : غفران يونس هادي ، أنموذج المصالحة الوطنية في ايرلندا الشمالية وإمكانية التطبيق في العراق ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٤٣ ، كانون الثاني ٢٠١٠ ، ص ٧٣– ٩٨ .

[٢] ينظر : رشيد عمارة الزيدي ، آليات التعايش السلمي في العراق ، في : واحد عمر محي الدين ورشيد عمارة ياس (إعداد وتقديم) ، التعايش السلمي في العراق الواقع والمستقبل ، السليمانية ، ٢٠١١ ، ص ١١٦ .

[٣] طه حميد العنبكي ، سبل تعزيز التعايش السلمي في العراق ، في : واحد عمر محي الدين ورشيد عمارة ياس (إعداد وتقديم) ، التعايش السلمي في العراق الواقع والمستقبل ، السليمانية ، ٢٠١١ ، ص ١٦٦.

[٤] ينظر : ستار جبار الجابري و خيري عبد الرزاق جاسم ، المصالحة الوطنية في العراق رؤى ومقترحات ، مجلة دراسات سياسية ، بيت الحكمة (بغداد) ، العدد ١٤ ، ٢٠٠٩ ، ص ٥ .

وتباينت درجة وصول كل مستوى من المستويات آنفة الذكر إلى درجة الحوار الفاعل ، فهذا المشروع الذي طرحه بقوة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي مع بداية استيزاره [1]، لم يتبلور بشكل كامل بعد ، ولم يصل إلى مرحلة التحقق ، وأسباب ذلك كثيرة .

وإذا ما استثنينا الاحتلال الأمريكي ودوره في عرقلة الحوار والمصالحة الوطنية على الرغم من إعلانهم الدائم عن دعمهم لإجراء المصالحة الوطنية ، فإن من الأسباب الرئيسة هو أن بعض الأحزاب والقوى السياسية أو الشخصيات السياسية تعمل على تغليب المصلحة الفرعية لهذه الجماعة أو تلك على حساب المصلحة الوطنية ، فضلاً عن غياب الأرضية أو الحد الأدنى من الاتفاق فيما بين القوى السياسية ، فضلاًُ عن أن بعض القوى السياسية محملة بقناعات تعدّ من قبلها بمثابة ثوابت قبل الدخول في أي "حوار" ، وهو ما يتناقض أصلاً مع فكرة الحوار التي تقتضي حداً من المسلمات التي تؤمن بها الأطراف المتحاورة لكي يصار إلى العودة إليها لتحديد المقبول أو المرفوض من تفاصيل الحوار ، سعياً للوصول إلى مفاهيم مشتركة تقرب وجهات النظر والمواقف ، وهذا يستلزم مسلمات مشتركة ، وهو مطلب على قدر من الصعوبة ، ليس بسبب التباين الحاد في الفهم والمواقف ، بل بسبب الافتراق الكبير بين بعض المرجعيات العقائدية المنتجة للمفاهيم والمواقف [2].

للأسباب المذكورة في أعلاه ، فإن الحوار والمصالحة خلال أكثر من ثمانية أعوام من عمر حكومتي المالكي كان متعثراً ، ولم يصل إلى مستوى التحديات التي تعرض لها العراق ، ومن أجل تعزيز مسار الحوار والمصالحة الوطنية يجب التزام اسلوب الاحترام والوضوح والصراحة ، فهذه شروط أساسية لإنجاحه . فالحوار لا يمكن بناؤه بحد ذاته إلا على أساس كهذا ، ويجب على المشاركين فيه أن يكونوا مستعدين لتقبل النقد والتصويب برباطة جأش . فضلا عن ضرورة إدراك أن الحوار ضرورة ملحّة من ضرورات الحفاظ على وحدة المجتمع وحيويته ، وهي وحدة ينبغي أن تؤسس على التفاعل والانسجام والتواصل في أجواء من الشفافية والصدق ، لأن ذلك كفيل بترصين فرص الاندماج ، وإبعاد شبح الانقسام .

---

[1] ينظر نص مشروع المصالحة الوطنية على موقع رئاسة الوزراء، على الرابط :www.cabinet.iq

[2] خيري عبد الرزاق جاسم ، العملية السياسية ، ص ٥٩ .

والمسارات التي يجب أن تتحرك فيه وعليه الآليات السياسية للمصالحة هي :

١- ضرورة التمييز بين الإرهاب والتمرد (كعنف سياسي) وبعض الحالات التي ترتبط بالعنف الاجتماعي.

٢- ضرورة تحديد، وهذا يحتاج جرأة وصراحة، الجهة الأكثر انطباقاً لمبدأ (عدم تلطيخ الأيادي بالدماء) لأنه قد يكون غامضاً في بعض الأحيان.

٣- ضرورة تحديد وتسمية الشخصيات والجماعات السياسية المعارضة على أنهم خصوم وأنداد سياسيون وليسوا أعداءً.

ثانياً : الآثار المترتبة على تعثر عملية الحوار والمصالحة الوطنية

إن التطورات التي شهدها العراق خلال الأعوام المنصرمة بآثارها السلبية، ولاسيما استعمال لغة العنف بديلاً عن الحوار، والصراع الطائفي الذي أدى إلى مزيد من أعمال القتل الطائفي والتهجير، تتطلب اليوم قبل أي وقت مضى الحاجة إلى إقامة حوار بين القوى السياسية.

إن مساعي القوى السياسية للحوار والمصالحة ليست مسألة جديدة في الواقع ، وهي ليست فقط نتاج حكومتي رئيس الوزراء السابق المالكي ، وإذا سلمنا بأن أغلب القوى السياسية لا ترفض المصالحة الوطنية بحد ذاتها ، فإنهم يرفضونها ، أو يترددون حيالها كونها تقتضي منهم أولا وقبل كل شيء الاعتراف بالآخر ، والتسليم باحترام قواعد العمل الديمقراطي التي ينبغي التوافق عليها، والتسليم بعد ذلك بما ينتج عن تلك القواعد في إطار احترام وحدة العراق واستقراره واستقلاله[١].

لذلك يمكن القول أن الكثير من السلوك السياسي الذي اتبع في العراق في محاولات إجراء الحوار والمصالحة الوطنية، أدى بدلاً من الحوار إلى تصعيد متبادل، وأنصاف حلول، وقرارات مستعجلة إلى حد ما، وهذه كلها أساليب تبتعد عن الحوار، وتتنافى مع المصالح العليا للشعب العراقي الذي تكبد أفدح الخسائر .

[١] **ستار جبار الجابري و خيري عبد الرزاق جاسم ، المصالحة الوطنية ، ص ٦ .**

فضلاً عن أن أغلب الأطراف لم تدرك حقيقة أن الحوار ضرورة ملحة من ضرورات الحفاظ على وحدة المجتمع وحيويته، وهي وحدة ينبغي أن تؤسس على التفاعل والتواصل في أجواء من الشفافية والصدق، لأن ذلك وحده كفيل بترصين فرص الاندماج، وإبعاد شبح الانقسام [1].

ولابد من تحديد حقيقة مفادها أن التعثر في جهود المصالحة الوطنية لا تتحمله الحكومة فقط ، وإنما الجهات الأخرى ، التي حاول ويحاول بعضها وضع العصي في دولاب العملية السياسية أولا ، ومن ثم جهود المصالحة الوطنية .

ولكن ، وعلى الرغم من ذلك ، فإن الحكومة وحدها من يتم تحميله مسؤولية التعثر في جهود المصالحة الوطنية ، بسبب كونها الطرف القيّم على العملية السياسية ، والذي يدير شؤون البلاد والمجتمع .

ثالثاً : آليات التطوير والاستمرار في عملية المصالحة الوطنية

هناك عدد من الآليات التي نراها ممكنة لتطوير المصالحة الوطنية، وهي كالآتي:

١- فتح قنوات اتصال مع كل القوى السياسية المعارضة ، سواء تلك المشاركة في العملية السياسية ، أو المعارضة من خارج العملية السياسية ، وحتى الفصائل التي حملت السلاح في وقت من الأوقات ، بشرط إنها لا تعارض المشروع الوطني العراقي ، ولا تستهدف البناء المجتمعي .

٢- إقامة مركز دراسات وطني متخصص بالشأن الوطني العراقي ، يكون من مهامه تعزيز مسارات المصالحة الوطنية وإعداد الدراسات اللازمة ، ويوجه جهده نحو بلورة الطرق الصحيحة والوطنية لتعظيم الإنسان والدور العراقي ، وإناطة مسؤوليته بأكاديميين غير مسيّسين .

٣- رعاية الدولة الخدمية والإعلامية للمناطق ذات الشكل المختلط ، لأنها أنموذج لوحدة البلد .

---

[1] عبد السلام بغدادي ، الاندماج العربي والتنوع ، مجلة دراسات اجتماعية ، العدد ١٥ ، بيت الحكمة (بغداد) ، أيلول ٢٠٠٢ ، ص ٧٧ .

٤- تشكيل وفود رسمية وشعبية مشتركة لزيارة البلدان العربية وبلدان الجوار لبيان الصورة الحقيقية للعراق ، وتصحيح الصورة المشوهة التي تنقلها وسائل الإعلام المغرضة ، مما يلطف الأجواء ويحقق التواصل بين العراق ومحيطه العربي والإقليمي، على أن تكون تلك الوفود ممثلة لمختلف شرائح المجتمع العراقي (الأكاديمي، الفلاح، العامل، العسكري، .. وغيرهم).

٥- دفع الجيش والشرطة لأن يكونوا رديفاً لأجهزة الدولة في تقديم الخدمات للمواطنين ، لغرض تعميق مفهوم المواطنة، وردم الفجوة التي قد تكون حصلت بين تلك الأجهزة والشعب. ولعل خدمات (الكهرباء، الماء، النفط، البنزين،... الخ) مؤثرة في المواطن الاعتيادي. وإن أسهمت تلك الأجهزة مساهمة فاعلة في تلك الخدمات، فإن المواطن سيعطيها كامل ثقته، وكلما كانت وحدات الجيش مختلطة، ودون فرز طائفي، كلما كان الأمر رائعاً.

٦- تأمين الخدمات لمختلف المناطق – ولاسيما في بغداد –، مثل تأمين القيام بحملات صحية، وتوفير الكهرباء حتى ولو من خلال حلول قصيرة الأمد، فمتى ما كسبت الدولة مواطنيها، كانوا مستعدين لتقديم مختلف التضحيات في سبيل الوطن وأمنه واستقراره واستقلاله.

٧- تطوير المجالس المحلية ودعمها، لغرض تمكينها من حل بعض المعضلات في أحيائها، كموضوع البطاقة التموينية، الكهرباء، الطرق وغلقها،... الخ، ومنحها بعضاً من الاستقلالية لتتمكن من إنجاز أهدافها .

٨- على الحكومة أن تزيد من دعمها لكافة أشكال المبادرات الاجتماعية الإيجابية، وبأشكال متعددة، من خلال تعشيق الأداء والأدوار بين الحكومة والمجتمع من خلال قواه الحقيقية (العشائر والقبائل، منظمات المجتمع المدني، الجامعات، وغيرها)، لمحاصرة كل الفتن والبؤر التي يلوح منها احتمالات خرق لمفهوم المصالحة الوطنية الحقيقية [١].

[١] **ستار جبار الجابري و خيري عبد الرزاق جاسم ، المصالحة الوطنية ، ص ٧-٨ .**

٩- إن رسالة الإعلام الوطني تتمثل في المحافظة على التنوع واحترام توجهاته السياسية والاجتماعية في إطار الدولة العراقية، وإن فشل إدارة التنوع في العراق عن طريق وسائل الإعلام العراقية يشكل حالة معقدة وغير مقبولة، والبديل يكون في تعزيز هوية الإعلام الوطني المستقل والحر الذي لا ينظر إلى الشعب وكأنه تجمعات سياسية متناثرة، بل كشعب واحد له امتدادات مذهبية ودينية وعرقية وقومية واختلافات ثقافية[١].

رابعاً : الضوابط التي تقلل من الانحراف والتراجع ومنها:

١- تصميم رسمي، ومن أعلى المستويات في الحكومة على أهمية وضرورتها المصالحة الوطنية لحاضر العراق والعراقيين ومستقبلهم، وتكرار الخطاب والرسائل المتعددة ، ولكل الأطراف بأهمية هذه المهمة وقدسيتها .

٢- محاسبة كل من يسيء متعمداً أو هادفاً لمفهوم المصالحة الوطنية ، بغض النظر عن مذهبه أو منصبه أو شخصه ، وإشهار سلوكه في وسائل الإعلام ، كون المصالحة من أهم مساعي الحكومة والتي تعمل عليها منذ تشكيلها ، وإشعار الجميع إنها – الحكومة– لن تتساهل مع كل من يسعى لتخريب مساعيها في الوحدة الوطنية .

٣- الدفع بهدوء وروية في تشكيل التوجه المختلط لمعالجة مشاكل العراق ، وأهمها توكيد المصالحة الوطنية .

٤- حث كل القوى والفصائل العراقية على التحاور ومحاولة إيجاد الحلول لكل مشكلات العراق داخلياً ، وعدم استقواء أية جهة بالأطراف الخارجية في سبيل تحقيق غايات مشروعة أو غير مشروعة .

٥- إيصال رسالة قوية لمختلف دول الجوار ودول الإقليم بأن أي تدخل في الشأن العراقي، ودعم فصيل أو قوة سياسية ضد قوة أخرى سيثير رد فعل قوي ، وأن تلك القوى قد

---

[١] **كاظم المقدادي ، تأثير الخطاب الإعلامي والسياسي على إدارة التنوع والاختلاف في العراق ، مجلة معين ، المجموعة العراقية للدراسات الإستراتيجية ، بغداد ، العدد الأول ، تشرين الثاني ٢٠١١ ، ص ٩ .**

تلجأ إلى دول أخرى ، مما سيهدد المنطقة عموماً ، وإن إثارة الاضطرابات في داخل العراق سينتقل حتماً عاجلاً أو آجلاً إلى داخل دولهم [١].

٦- إن السلطة التنفيذية، وبضغط من مسؤولية تحسين أدائها السياسي الداخلي، أصبحت ملزمة بتطوير إستراتيجية لفض النزاعات، وتطوير حلول مرضية للأطراف كلها، وقابلة للتنفيذ على الأرض، وإذا ما نجحت في ذلك فإنها ستحرر نفسها من أكبر قيد داخلي يحد من ارتقاء أدائها السياسي، وتعمل على قيادة التفاهمات الداخلية حول المشتركات والثوابت الوطنية الرئيسة [٢].

خامساً : الفوائد المتحققة من نجاح مشروع المصالحة الوطنية

ابتداءً لابد من تحديد حقيقة نحن على قناعة كاملة بها ، وهي أن الخلافات التي عصفت وتعصف بالبلد ليس سببها الناس العاديون ، وإنما سببها بعض النخب السياسية الحاكمة ، فهي من أخذت البلد بهذا الطريق المظلم ، وأسهمت في توسيع رقعة العنف ، وإبطاء أي حل وطني حقيقي . تلك الخلافات التي كان عنوانها الحقيقي الصراع حول السلطة والنفوذ والمناصب ، وأسقطوها – للأسف – على الشعب ، وبدا وكأن الناس العاديون في حرب مع بعضهم ، وهم ليسوا كذلك .

لذلك فإذا كانت هناك جهة سوف تستفيد من نجاح مساعي المصالحة الوطنية، فهي الشعب العراقي جميعه، وكذلك مستقبل العراق وأجياله اللاحقة. ومتى تمكن القائمون على العملية السياسية من تقديم تنازلات لبعضهم البعض أولاً، ولمخالفيهم من خارج العملية السياسية، وتم ترحيل بعض الخلافات المستعصية إلى المستقبل، عندها نكون قد نجحنا بمساعينا لتحقيق مصالحة وطنية حقيقية .

---

[١] **ستار جبار الجابري و خيري عبد الرزاق جاسم ، المصالحة الوطنية ، ص ٨-٩ .**

[٢] **سعد السعيدي، حسم القضايا العالقة في إطار تعزيز الأداء السياسي للحكومة العراقية ، مجلة معين ، المجموعة العراقية للدراسات الإستراتيجية ، بغداد ، العدد الثاني ، آذار ٢٠١٢ ص ٤٦ .**

ولانجاز المصالحة الوطنية يترتب على النظام السياسي السعي لإقرار نظام اجتماعي عادل، والسعي بكل الإمكانيات المتوفرة لترتيب البيت العراقي بعدالة ودون انحياز وتمييز، وبالسرعة التي تتناسب وحجم المحنة العراقية [1].

إن المصالحة بين مكونات الشعب العراقي متحققة لا محالة ، وليست فيها مشكلة حقيقية، والمرجعيات الاجتماعية قادرة على حل الكثير من المعضلات التي تبدو عصية على الحل، ولكن يبقى على المكونات السياسية أن تنجح في حل مشاكلها في ما بينها [2].

سادساً : الواقع الفعلي لجهود المصالحة الوطنية

تبدو المصالحة الوطنية – وكما أشرّنا أكثر من مرة – متعثرة خلال الحقبة السابقة لأسباب كثيرة ، منها ما هو مرتبط بالحكومة ، ومنها بالأحزاب والكتل السياسية المشتركة في العملية السياسية التي يبدو الكثير منها غير مقتنع بضرورة إجراء المصالحة الوطنية ، لأسباب تتعلق بالمصالح الشخصية والحزبية الضيقة ، ومنها ما هو متعلق بالطرف الآخر وهو المعارضة السياسية التي تفرض سقفاً عالياً للمطالب .

تحاول بعض القوى السياسية المشتركة في العملية السياسية أن تضع خطوطا حمراء على المصالحة مع بعض الأطراف ، ويبدو هذا الطرح غير موفق وغير سليم ، ذلك إنه متى ما وضعت خطوط حمراء على أي طرف من الأطراف فقد فشلت عملية المصالحة برمتها .

إن العبرة الحقيقية أن تتصالح مع من يختلف معك اختلافاً جذرياً لكي تضع حلاً سياسياً للمشكلة لا أن تستبعده وتقصيه ، وعندها – في حالة الإقصاء – ستبقى المشكلة كما هي ، وتفشل معها كل جهود المصالحة ، والبناء الوطني الصحيح .

هناك أربعة أطراف أساسية تختلف مع العملية السياسية المقامة في العراق ما بعد ٢٠٠٣، أي ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ، وهي :

---

[1] **إسراء علاء الدين نوري وحازم صباح أحميد ، دور المصالحة الوطنية في تعزيز التعايش السلمي في العراق بعد ٢٠٠٣ ، في : واحد عمر محي الدين ورشيد عمارة ياس (إعداد وتقديم) ، التعايش السلمي في العراق الواقع والمستقبل ، السليمانية ، ٢٠١١ ، ص ٢٨ .**

[2] **ستار جبار الجابري و خيري عبد الرزاق جاسم ، المصالحة الوطنية ، ص ٩ .**

١- حزب البعث ، بتشكيلاته المختلفة التي انشقت بعد الاحتلال .
٢- الفصائل المسلحة والتي قادت عمليات المقاومة ضد الاحتلال .
٣- المليشيات المسلحة التي ترتبط بأحزاب وكتل وتيارات سياسية .
٤- تنظيم القاعدة في العراق بمختلف مسمياته .

وإذا ما أردنا تفصيل كل منها نعتقد إنه بالإمكان التحاور والتصالح مع الأطراف الثلاثة الأولى ، أما الطرف الرابع (تنظيم القاعدة) فهو الطرف الوحيد الذي لا يمكن التحاور معه لأسباب متعددة أهمها إنه تنظيم أجنبي على الرغم من انضمام الكثير من العراقيين إليه ، فضلا عن إنه يحمل أجندة مختلفة عن كل التنظيمات الأخرى ، وهو يسعى لإلغاء الجميع ممن يختلفون معه عقائدياً ودينياً ، لذا فهو لا يمكن أن يكون شريكاً في أي عملية سياسية .

أما المليشيات المسلحة فمن الممكن إيجاد حل لها من خلال حل جميع أنواع المليشيات المرتبطة بالأحزاب السياسية ، وأن يتم تشريع قانون للأحزاب يحظر عليها حمل السلاح وتكوين المليشيات لكي يتم حصر السلاح بيد الدولة فقط . وأن يتم إدماج المليشيات في المجتمع وفي الحياة المدنية من خلال برامج تثقيفية وتوعوية وسياسية [١].

والحكومة العراقية قامت بجهود كبيرة في هذا الموضوع من خلال تشكيل دائرة متخصصة هي ((دائرة نزع السلاح وإدماج المليشيات)) المرتبطة بالأمانة العامة لرئاسة الوزراء مباشرة، وترتبط بهذه الدائرة ملفات المليشيات والصحوات .

أما الفصائل المسلحة والتي قادت العمل المسلح في العراق ضد الوجود الأمريكي وضد الحكومة العراقية فمن الممكن التفاهم معها ، لاسيما بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق، ومن الممكن التفاهم معها على إشراكها في العملية السياسية ، لاسيما والعراق يخوض معركة حاسمة مع تنظيم داعش الإرهابي لتحرير المدن العراقية من سيطرته، وأهمها مدن الموصل والأنبار وصلاح الدين .

[١] لمزيد من التفاصيل ينظر : عماد علو ، تحديات الأمن الوطني العراقي وسبل مواجهتها ، مجلة معين ، المجموعة العراقية للدراسات الإستراتيجية ، بغداد ، العدد الثالث ، شباط ٢٠١٣ ، ص ٥٦ – ٥٧ .

ولابد من تثبيت حقيقة مفادها أن أغلب الفصائل المسلحة مرتبطة بحزب البعث ، أو هي من تشكيلات حزب البعث ، أو أن منتسبيها من أعضاء حزب البعث ، لذلك فإن نصف الحل مع هذه الفصائل يكمن في إيجاد حل مع حزب البعث . ونعتقد إنه متى ما تمكنت الحكومة والأحزاب السياسية الحاكمة أن تجد لها حلا مع هذا الحزب فإن العراق لن يعاني من الكثير من المشاكل التي يعانيها الآن .

ونعتقد أن أفضل الحلول أن يتم التعامل مع البعث كأفراد ، وليس كحزب ، فما دام الحزب الآن محظور بموجب الدستور ، فمن الممكن العفو عن جميع الأشخاص المنتمين له ممن لم تتلطخ أيديهم بدماء العراقيين ، وأن يتم إدماجهم بالمجتمع دون قيد أو شرط ، وأن يكون لهم الحق بالتمتع بكافة حقوقهم القانونية والسياسية كمواطنين ، أما من تلطخت أيديهم بالدماء ، أو من أقيمت أو تقام بحقهم دعاوى قضائية تتعلق بحقوق أي مواطن عراقي ، فإن القضاء يجب أن يأخذ مجراه لإحقاق الحق .

ويتوجب على الحكومة أولا أن تعدل التشريعات التي شرعتها والتي تتضمن الإقصاء والاجتثاث والمساءلة ، وتلجأ إلى الحوار الوطني البناء ، الذي يضع الجميع على مسافة واحدة للشروع في بناء الوطن وخدمته.

ولكن وقبل كل ذلك ينبغي على الحكومة أن تسعى لحسم الأمور كافة المتعلقة بإنصاف الضحايا، وهذا ما عملت عليه التجارب الأخرى في مجال المصالحة، ومنها التجربة الايرلندية، إذ نص اتفاق الجمعة العظيمة على أن أساس المصالحة يكمن في معالجة ضحايا العنف [1].

إذن لابد أن يكون العراقيون أكثر جدية في مشروع المصالحة الوطنية، والذي يتضمن معالجة الإشكالات السابقة لسقوط النظام السياسي العراقي ٢٠٠٣، واللاحقة له، وفق الأسس القانونية والعدالة التي تقتضي إنصاف المظلومين، واسترجاع الحقوق، وتعويض المتضررين، ومحاسبة المقصرين، ومرتكبي الجرائم في مختلف الحقب وبلا استثناء أو تمييز، والابتعاد عن الاقصاءات السياسية الفكرية من أجل الوصول إلى دولة القانون والمواطنة الحقة [2].

---

[1] **غفران يونس هادي ، المصدر السابق ، ص ٩٦ .**

[2] **رشيد عمارة الزيدي ، المصدر السابق ، ص ١٢٤ .**

إن المصالحة الوطنية في العراق إذا ما قدر لها أن تسير في مسارها الصحيح والسليم، يمكن لها أن توفر الأرضية الصالحة للتفاعل والانسجام والتواصل في أجواء من الشفافية والصدق والوضوح، وهذا هو السبيل لترصين الاندماج الاجتماعي بشكل حضاري ومثمر [1].

سابعاً : التوصيات

لابد من تقديم بعض المقترحات العملية لتعزيز عملية الحوار والمصالحة الوطنية ، ومنها:

١- زيادة البرامج والمشاريع والمبادرات التي تقدم أنموذج جيد لهذا الهدف ، حتى ولو أدى الأمر أن يكون ملحا ، مع تسليط الأضواء الإعلامية على المتحقق للترويج للأنموذج .

٢- مواصلة الحوار الدائم مع كل الفصائل ، حتى لمن حمل السلاح وحارب المحتل تحديداً . وإشعار الجميع بأهميتهم لبناء العراق الجديد، من خلال طلب تصوراتهم لمشكلة معينة أو قضية محددة ، والأخذ بكل أو ببعض ما جاء في ما قدموه من تصورات وآراء .

٣- إن الشعب العراقي لا يشكو من نزاعات وطنية، وكل الخلافات حاصلة عند المكونات السياسية، لذلك نجد أن إسقاط خلافاتها على المجتمع أمر خطير ويؤدي لمزالق صعبة .

٤- من الضروري إشهار النموذج الجيد لخط المصالحة بوضعه الرسمي، وفي الوقت نفسه من الضروري كشف التصرفات غير الوطنية المضرة بالمصالحة، دون الحاجة للمجاملة وتطييب الخواطر.

٥- الابتعاد عن اللهجة الطائفية والعنصرية في الخطاب الإعلامي، حتى إن كان الطرف المقابل يستخدم مثل تلك التوصيفات، فالمطلوب أن نرتفع بالذائقة الإعلامية لخطابنا السياسي.

٦- تسليط الأضواء رسميا وإعلاميا واجتماعيا على المناطق التي لا تشكو من حالات التأزم والمواقف المتشنجة، وتقديمها كأنموذج لمجتمعنا، وكلما كان حضور قيادات الدولة والحكومة في تلك المناطق، كلما كان إشعاع النتائج اللاحقة جيداً، لأنه يعني رعاية الحكومة لكل خطوة إيجابية للمصالحة ، وتبعد الوطن عن كل الخلافات ، أي تطابق الخطوات الحكومية مع النبض الاجتماعي .

---

[1] طه حميد العنبكي ، المصدر السابق ، ص ١٦٧ .

٧- إبراز المكونات الاجتماعية (العشائر، القبائل) التي ينتشر فيها الانقسام المذهبي، دون أن يشكل ذلك خطراً عليها، بقدر ما يزيد من لحمتها وقوتها، ويجعل من أشكال تصرفاتها أنموذجاً لنهج وطني واحد. ويمكن أن يمارس الإعلام دوراً في ذلك، دون تحريض أو تفتيت، من خلال الزيارات والتغطيات الإعلامية المركزة.

٨- إبعاد كل الشعارات واللافتات التي يشم منها رائحة الانقسام الطائفي أو العنصري من الشارع، ويرافق ذلك حملة واسعة وموجهة تغطيها رسائل وسائل الإعلام المختلفة. وإشعار الجميع أن يكون الشعار وطنياً ، وعدم توظيف المناسبات الدينية توظيفاً طائفياً مع إنها يجب أن تحظى باهتمام واحترام الجميع كونها مناسبات إسلامية .

٩- إلزام مسؤولي الدولة والحكومة كافة بالابتعاد عن لغة التخوين والعمالة إزاء الطرف الآخر، لأن استخدام مثل هذه التوصيفات هو دفع للعنف والانقسام، وإغلاق باب الحوار.

١٠- الابتعاد قدر الإمكان عن إقامة مؤتمرات مصالحة وطنية (شكلية) خارج العراق، لأنها مبادرات تسيء ولا تنفع. فالمطلوب من الجميع (ولاسيما المعارضة) إدراك أن عقد مؤتمرات المصالحة في بغداد أو أية مدينة أو قصبة أو حتى قرية عراقية يعطي معنى وطنياً عميقاً لاجتماع المصالحة الوطنية. فضلا عن أن انعكاسه على المواطن يكون كبيراً، على العكس من المؤتمرات التي عقدت وستعقد في القاهرة وهلسنكي وطوكيو وباريس وغيرها .

١١- إعادة النظر ببعض التشريعات التي تعرقل مسارات المصالحة الوطنية ، والتي تتعلق بمفاهيم الاجتثاث والإقصاء .

١٢- تحجيم لغة الإعلام الرسمية وشبه الرسمية التي تتحدث عن خلافات بين مكونات الشعب الاجتماعية ، وإبراز الحقيقة التي يدركها عموم أفراد الشعب العراقي، وهي أن تلك الخلافات سياسية وليست اجتماعية أو دينية .

١٣- إبعاد العناصر كافة التي تميل في خطاباتها ميلاً طائفياً أو عنصرياً عن مركز القرار وتحجيم دورها ، ولاسيما الإعلامي منها . وكذلك بعض المحسوبين على رجال الدين الذين

يدركون أن دورهم ووجودهم مرتبط بتصعيد الخلافات ، ويخشون من حالة الوئام الوطني التي قد تطيح بأفكارهم المريضة .

١٤- إناطة مسؤولية لجنة الحوار الوطني بشخص أكاديمي مستقل ، وغير حزبي ، لكي تتحقق مصداقية وشفافية في التواصل والطرح والقبول ، لأن وجود شخص حزبي على رأس تلك المؤسسة قد يعرقل التواصل مع بعض الجهات ، أو يقلل من اندفاع البعض الآخر مع مشروع المصالحة الوطنية .

١٥- دعوة البرلمانيين والسياسيين والوزراء لزيارة المدن الأخرى ، فمثلا على نائب الرمادي زيارة ومعايشة مدينة العمارة مثلا ، ونائب الناصرية يتعايش ولو لمدة محددة في تكريت وهكذا ، لتعزيز أواصر الأخوة أولا ، ومن ثم الاطلاع على أوضاع تلك المدن بشكل دقيق ، لتكوين قناعات حقيقية ، وردم الهوة بين بعض السياسيين والمجتمع العراقي .

١٦- إعطاء دور أكبر للنخب الأكاديمية، وإشراكهم في تجمعات شعبية وجماهيرية، لكي يتمكنوا من إظهار الكثير من المكنون في داخل الإنسان العراقي ، وتذكير العراقيين بالقيم التي تربت عليها أجيال متعاقبة من العراقيين ، الذين قدموا صوراً لا مثيل لها في التعايش الاجتماعي .

١٧- الإفادة قدر الإمكان من تجارب الدول الأخرى في المصالحة الوطنية ، ولاسيما تلك التي حققت نجاحات كبيرة ، ومنها على سبيل المثال تجربتي جنوب أفريقيا وأيرلندا .

١٨- توظيف قدرات بعض المؤسسات الإعلامية العالمية في سبيل خدمة توجهات المصالحة الوطنية العراقية .

١٩- توجيه مركزي لكل السفارات والقنصليات في الخارج برعاية كل الأسر العراقية المقيمة في الخارج ودعمها، وتسهيل معاملاتها وإجراءاتها دون قيد أو شرط ، مع إعطاء تلك السفارات مرونة كبيرة في بعض الحالات التي تستوجب سرعة القرار ، دون الحاجة لانتظار رأي المركز الذي قد يتأخر .

٢٠- دعوة أبناء الأسر المقيمة في الخارج للتقديم للزمالات والدراسات العليا داخل العراق وخارجه ، مع رعاية الدولة لهم في هذا المسعى، لإشعارهم أن الوطن للجميع، وخيراته من حق الجميع ، حتى لمن اختلف مع العملية السياسية وعارضها .

٢١- توجيه وزارات الصحة والهجرة والمهجرين والخارجية لمفاتحة الجهات الدولية (الصحية ، الغذائية ، الهجرة) بتسهيل معاملة العراقيين ممن اضطرتهم الأسباب للهجرة كل حسب حاجته ، على أن تقوم وزارة الخارجية بالتنسيق مع دولة الإقامة والأمم المتحدة في هذا الجانب.

الخاتمة:

إن وضع العراق اليوم هو أشد ما يكون لتحقيق مصالحة وطنية شاملة، إذ لا يمكن لوضع البلد أن يستقر وتستقيم فيه الأمور من دون تلك المصالحة، على شرط أن تكون مصالحة حقيقية، لا مصالحة شعارات براقة، كما هو الأمر مع ما جرى خلال السنوات المنصرمة.

إن الأوضاع الأمنية المتردية في العراق خلال السنوات الأخيرة، وتزايد نفوذ الجماعات الإرهابية، ولاسيما تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) عظم من حاجة العراق لرص الصفوف ونبذ الخلافات بين مختلف مكوناته السياسية والمجتمعية .

إن تحقيق مصالحة وطنية بناءة ستكون كابحاً حقيقياً لدوامة العنف في العراق، لاسيما وأنها ستسحب أعداداً كبيرة من معارضي العملية السياسية، ممن سيجدون مكاناً لهم في بناء الوطن، وستخسر الجماعات الإرهابية نفوذها في العديد من المناطق، من خلال عدم توفير ملاذات آمنة لها .

National reconciliation and its impact on undermining violence in Iraq

Prof. Dr. Sattar Jabbar Al-Jabiri

The situation in Iraq today is in urgent need to achieve inclusive national reconciliation. Iraq will not be stabilized without such reconciliation, so long as to be genuine reconciliation, not that of mottos, particularly in light of the conflict with Islamic State in Iraq and Syria (ISIS). Iraq's need to unite and put aside the differences between the various political and social components is increased. Therefore, achieving constructive national reconciliation will be a real restraint of violence in Iraq, since it would reduce the number of opponents of the political process, who will definitely play role in nation-building. The terrorist groups will lose their influence in many areas, by not providing them safe havens.

دراســــــــ